

International Conference on
Iran's Nuclear Energy Program: Policies & Prospects
Tehran, 25 April 2006

Ten Key Factors for Finding a Negotiated solution to Iran's Nuclear Issue

Dr. Seyed Hossein Mousavian

المؤتمر الدولي عن

برنامج إيران للطاقة النووية: السياسات والتوقعات

طهران، 25 أبريل/نيسان 2006

عشرة عوامل أساسية لإيجاد حل تفاوضي لل قضية النووية الإيرانية

د. سيد حسين موسافيان

تمثل القضية النووية الإيرانية واحدة من أهم القضايا السياسية وأكثرها تعقيداً على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فعلى امتداد عامين ونصف العام لم تفلح المفاوضات المتعددة الأطراف، في التوصل إلى حل مقبول من الجميع.

بالإضافة إلى ذلك، ففي الشهور القليلة الماضية وبعد إحالة ملف القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أصبح الموقف أكثر تعقيداً. ومع ذلك، فإن الباب ما يزال مفتوحاً للتوصل إلى حل عن طريق المفاوضات، كما أن الأطراف المعنية لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة. وفي ضوء الخبرات المتوفرة في هذه القضية، أعتقد أننا إذا أردنا التوصل إلى حل سلمي، قانوني، عقلاني وعادل فإننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية العشرة التالية:

1- الواقع الإيراني الداخلي فيما يتعلق بالمسألة النووية:

(أ) لقد أخذت المسألة النووية صبغة قومية، وبدا واضحاً أن كل الفئات السياسية، والمجموعات، والأحزاب، والشخصيات العامة على اختلاف وجهات نظرها السياسية، قد أجمعت على تأكيد حق إيران في دورة الوقود النووي.

(ب) لقد أصبحت القضية النووية في إيران مسألة كرامة وطنية. ولم يعد من الممكن لأي حل أن يهمل هذه الحقيقة، أو أن يتجاهل حق الإيرانيين في تملك تكنولوجيا نووية سلمية وطنية.

(ج) إن تعامل الغرب مع القضية النووية الإيرانية يجب ألا يترك الشعب الإيراني تحت وطأة الإحساس العميق بنزعة العنصرية الغربية، والشعور بأن الغرب يريد حرمان إيران من حقها الأصيل في تطوير التكنولوجيا المتقدمة.

2- إن فقدان الثقة بين إيران والغرب ليس محصوراً فقط في القضية النووية. كما أن حل هذه القضية لا يعني أيضاً حل كل الخلافات بين إيران والغرب. وعلى أية حال، فإن التوصل إلى حل للقضية النووية عن طريق المفاوضات سيؤدي حتماً إلى تسهيل ودفع الجهود لإيجاد حلول للخلافات الأخرى بين إيران والغرب.

3- لقد جرى تضخيم القضية النووية الإيرانية وتسييسها عالمياً بدرجة مبالغ فيها، مما ساهم في تعقيد الأمور وجعل الحل عن طريق المفاوضات أكثر صعوبة. والآن فمن الضروري إعادة النظر في تلك المبالغات الجائرة من أجل تسهيل الوصول إلى حل لهذه القضية.

4- لا ينبغي إنكار حقوق إيران تحت مظلة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT. ويجب أن يسمح لإيران أن تمارس حقها الشرعي والأصيل في دورة الوقود النووي، دون أى ضغوط أو تمييز، وتحت مظلة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا بالضبط ما وافق عليه الأوروبيون في الفقرة الأولى لاتفاقية باريس في أكتوبر/تشرين الأول 2004. ومن هنا، فليس هناك من شيء يجب أن يُفرض على إيران خارج نطاق المعاهدة.

5- يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية - باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة المسؤولة عن ضمان الطبيعة السلمية المطلقة للنشاطات النووية للدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم تحولها إلى الأغراض العسكرية - أن تسهم في حل قضية إيران عن طريق إيجاد صيغة خاصة بإيران من شأنها طمأنة الآخرين الذين يتخوفون من انحراف البرنامج النووي الإيراني عن الأغراض السلمية. وكان هذا الحل قد جرى الاتفاق بشأنه في اجتماع بباريس في بداية 2005 بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك و د. روحاني، كبير المفاوضين الإيراني السابق في الشأن النووي.

6- إن مشاركة بلدان أخرى في أنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران - وهو الأمر الذي كان المفاوضون الإيرانيون أول من اقترحه في النصف الأول من 2004، وتم عرضه رسمياً على المجموعة الدولية من قِبَل رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قمة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في نيويورك في النصف الأخير من 2005 - يمكن أن تمثل قاعدة لمشاركة دول من المنطقة في برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم، وسوف يقود ذلك إلى بناء الثقة الإقليمية على كافة المستويات.

7- جرى الاتفاق في اجتماع أغسطس/آب 2005 بين الرئيس مبيكي و د. روحاني على أن تقوم إيران بتصدير إنتاجها من مصنع تحويل اليورانيوم مقابل استيراد "الكعكة الصفراء" من جنوب أفريقيا. وقد أطلق رئيس جنوب أفريقيا هذه المبادرة من خلال رسالة إلى زعماء الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، على أساسها يمكن تشغيل مصنع تحويل اليورانيوم في أصفهان على خلفية اتفاق متبادل. ولما كان هذا الاقتراح قد تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ من قِبَل الأوروبيين، فما زالت هناك فرصة جيدة متاحة لإبرام اتفاقية على هذا الأساس. وفي هذا السياق، بالطبع، يمكن اعتبار مشروع مصنع تحويل اليورانيوم في أصفهان كجزء من الاقتراح الإيراني المتعلق بإنشاء مجموعة دولية لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود.

8- وسوف تعتبر عملية المصادقة على البروتوكول الإضافي، وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التزام إيران بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعاون إيران مع الوكالة بصورة كاملة وشفافية تامة، بمثابة الإجراءات الواقعية والموضوعية لبناء الثقة الدولية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وليس من شك في أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدرك هذه الحقيقة وأنها على استعداد للوفاء بهذه الالتزامات في سياق حل يتم الاتفاق عليه.

9- استغلال الفرصة السانحة للمحادثات الإيرانية-الأمريكية حول العراق لإبداء حسن النوايا في مناسبات متكررة لتخفيف حدة التوتر في العلاقات بين طهران وواشنطن، وبذلك تنهياً أجواء أكثر هدوءاً، وأكثر ملاءمة لطرح حل سياسي لقضية إيران النووية، قائم على التفاوض، وقابل للتنفيذ.

10- بالنظر إلى هذه العناصر الأساسية، فإن مجموعات العمل الثلاث للأمن السياسي، والتعاون التكنولوجي، والتعاون النووي، التي أشارت إليها اتفاقية باريس، يمكنها أن تستأنف أعمالها وتعكف على الانتهاء من تغطية كل مجالات التعاون التي سبق أن ناقشناها، ولن يستغرق ذلك أكثر من شهور ثلاثة.

وتحت مثل هذه الظروف، بالطبع، فإن قرار مجلس المحافظين في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 يجب أن يوقف ثانية، وأن يُسحب ملف إيران النووي من جداول أعمال مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن الدولي.